السياق التداولي في كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري

The deliberative context in the book Al-Faik fi Gharib Al-Hadith by Al-Zamakhshari

الأستاذ الدكتور: مبارك بلالي

قسم اللغة والآدب العربي-جامعة أحمد دراية-أدرار(الجزائر)
mebarekblali@yahoo.com

تاريخ الإيداع: 2022/08/15 تاريخ القبول: 2022/12/20 تاريخ النشر: 2023/03/15

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة شواهد ومظاهر توظيف السياق اللغوي وسياق المقام في شرح الحديث الغريب، كما يتطرق أيضاً إلى مظاهر السياق التداولي في شرح غريب الحديث كمظاهر الاستلزام الحواري ومتضمنات القول وغير ذلك. وخلص البحث إلى أن الإمام الزمخشري في كتابه الفائق قد أدرك دور وأثر السياق والعمل به في فهم وشرح النصوص النبوية وهو إدراك يدل على وعي عميق بطبيعة اللغة ودورها في التواصل والإفهام.

الكلمات المفتاحية: اللغة، السياق، التداولية، الزمخشري، الفائق في غريب الحديث.

Abstract:

This research examines the evidence and manifestations of employing linguistic context and situational context in the explanation of the hadith strangeness. It also addresses the manifestations of the deliberative context in the explanation of the hadith's strangeness, such as the manifestations of the discursive concomitance, implied meanings, and so forth. The research concluded that Imam Zamakhshari in his book "Al-Faik fi Gharib Al-Hadith" recognized the role and impact of context in understanding and explaining prophetic texts, which demonstrates a deep awareness of the nature of the language and its role in communication and understanding.

key words: language, context, deliberative, Zamakhshari, Al-Faik fi Gharib Al-Hadith.

مقدمة.

إن الاشتغال بالبحث في وجوه دلالة الخطاب الشرعي ومقاصده التعبدية والتعاملية، يفرض على المشتغل بذلك استثمار جميع الآليات الممكنة التي تحقق عملية الإفهام وتقرير الأحكام، ومن ثم فإنه من الضرورة بمكان الإلمام بجميع معطيات الخطاب الشرعي، ومعرفة نسقه ودلالته وعناصره التداولية الخاصة.

وقد كان الإمام الزمخشري بوصفه عالماً مشتغلاً بمجال اللغة وتطبيقاته في العربية والقرآن والحديث.. كان قد قدم أنموذجاً فريداُ في شرحه للحديث الغريب، بما حواه كتاب "الفائق" من اجتهادات علمية بديعة؛ وظف فيها الزمخشري معظم الآليات الاستثمارية اللغوية والتداولية في تحليل الخطاب النبوي وتقريب فهمه، من خلال ما أثبته من شروح للأحاديث، بغرض الوقوف على المقاصد الشرعية والأخلاقية والسلوكية والتعبدية لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد وظف الزمخشري آلية السياق بمفهوميه اللغوي والمقامي، بالإضافة إلى آليات: الاستلزام الحواري ومتضمنات القول والاستعارة والمجاز وغيرها.

المبحث الأول: السياق التداولي مفهومه وعناصره.

حدّدت كتب اللغة والدلالة مفهوم وعناصر السياق، متناولة المفهوم اللغوي الخاص لمصطلح "السياق"، وتوسعت فيه لتستغرق مختلف المفاهيم الاصطلاحية المستجدة.

1- مفهوم السياق لغة واصطلاحاً.

ذكر الزمخشري في الأساس في مادة (س و ق): «تساوقت الإبل؛ تتابعت، وهو يسوق الحديث أحسن سياق، (وإليك سياق الحديث)، وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سَوْقه: على سرده».[1]

وجاء في لسان العرب: «.. وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقاً إذا تتابعت،.. وفي حديث أم معبد:[2] فجاء زوجها يسوق أَعْنُزاً ما تساوَقُ أي ما تتابع. والمساوقة المتابعة كأن بعضها يسوق بعضاً..».[3]

وقال الراغب الأصفهاني: «سَوْقُ الإبل جَلْبها وطُردها، يقال سُقْته فانساق، والسَّيّقة ما يُستاق من الدواب..».[4]

يستفاد من التعاريف السابقة أنها تجتمع على مفهوم واحد وهو "التتابع"، وقريب من ذلك ما جاء في المعجم الوسيط: ساق الحديث: سرده وسلسله، وساوقه: تابعه وسايره وجاراه، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه».[5]

وأما في الاصطلاح فإن المعاجم الحديثة تعرف السياق بأنه: «البيئة اللغوية، التي تحيط بصوت أو فونيم أو مورفيم أو كلمة أو عبارة أو جملة».[6]

ويعرفه بعضهم الآخر بأنه: «..مجموعة العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوية».[7]

يشير التعريفات السابقان -وعلى العموم تعريفات المعاجم الحديثة- إلى تعاون سياقات كثيرة في النصوص، تسهم في بناء الدلالة وفي صياغة الرسالة اللغوية؛ فالعناصر الصوتية والنحوية والبلاغية، في اللغة وكذا الاعتبارات النفسية والاجتماعية والتاريخية المحيطة بها كلها تعمل كما يقول "فيرث" «ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات كل واحد منها ينطوي تحت سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة بنفسه وهو عضواً في سياق أكبر وفي كل السياقات الأخرى، وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة».[8]

وفي التراث اللغوي العربي عُني علماء البلاغة، وفي مقدمتهم الإمام عبد القاهر الجرجاني بمسألة السياق، وسعوا إلى تحرير مصطلحه يقول عبد القاهر الجرجاني «واعلم انك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا مالا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس».[9]

ومن المفيد أن ننقل هنا رأي الدكتور تمام حسان حول مفهوم السياق يقول: «إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق».[10]

ويقول أيضاً: «المقصود بالسياق التوالي، ومن ثم يمكن أن ننظر إليه من زاويتين: أولاهما توالي العناصر التي يتحقق بها السياق الكلامي، وفي هذه الحالة نسمي السياق "سياق النص"، والثانية توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام، وعندئذ نسمي السياق "سياق الموقف"».[11]

ونستخلص مما سبق أن البحث في مجال دلالة الكلمات يقتضي الكشف عن العلاقات بين الكلمات في السياق النصي أو الكلامي، ويقتضي أيضاً معرفة عناصر الموقف الكلامي، فللسيَاق دور خطير في ظهور المعنى المراد، وفي التوجيه إلى معرفة المعنى المقصود من الكلام.

2- عناصر السياق.

يرتبط مفهوم التداولية بالسياق ارتباطاً أساسياً؛ ذلك أن السياق يعد ركناً مهماً من أركان التداولية، بل إنه مفهوم لساني يدخل في تعريف التداولية، فقد أشار العالم البريطاني "جيفري ليتش"[12] إلى العناصر المكونة لمقام الكلام؛ وهي المتكلم، والمخاطب، والسياق، والغايات، وقوة فعل الكلام، والتلفظ بالعبارة.

ويرى "ليتش" أنه يمكن أن نؤلف مفهوماً عن موقف فعل كلامي يشتمل كل تلك العناصر، وربما عناصر أخرى أيضاً من نحو الزمان والمكان.

فالتداولية -من وجهة نظر "ليتش"- تتمايز عن علم الدلالة بكونها تختص بالدلالة في علاقتها بموقف فعل كلامي.[13]

وعناصر السياق كما حدّدها التداوليون تتمثل فيما يلي:

أ- المرسل.

يعد المرسل الأدلة الأساسية الأولى المحركة للغة؛ فهو محدث المعاني ومنظمها، وهو بحسب دوافعه وأغراضه الاجتماعية، وبحسب السياق يختار المعنى الدلالي، ووفقاً لهذا المعنى يختار المعاني المفردة المتمثلة في الألفاظ، ويؤلف بينها ويربط، ويوظف كل لفظة فيختار ما يراه مناسباً لها من المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، كما يختار ما يراه مناسباً لصيغة الجملة بعامة من المعاني النحوية كالإثبات والنفي والخبر والإنشاء والشرط والتأكيد، فالمتكلم هو العامل المؤثر في كل هذا.[14]

فلا يمكن لأي نظام لغوي أن يقوم بدوره التواصلي ما لم يوظفه المرسل في خطابه «ذلك التوظيف الذي تتنوع فيه وجوه اللغة، ولا يدرك ذلك إلا من خلال الخطابات المتنوعة ذات الدلالات المختلفة، الناتجة عن عملية التلفظ، كما لا يمكن أن يكون المرسل ناطقاً حقيقياً، إلا إذا تكلم لساناً طبيعياً معيناً، وحصل تحصيلاً كافياً صيغه الصرفية، وقواعده النحوية، وأوجه دلالات ألفاظه، وأساليبه في التعبير، والتبليغ».[15]

فالمرسل هو من يقع على عاتقه تقديم المادة التخاطبية، وعليه دور كبير في إيصالها إلى المرسل إليه، بكل وضوح وجلاء، بعد مراعاة الظروف المحيطة بالمرسل إليه وطبيعته ومستواه الثقافي، وكذا مراعاة عناصر السياق الثقافي والاجتماعي للمادة أو الرسالة التخاطبية.

ب- المرسل إليه.

بعد المرسل إليه عنصراً هاماً من عناصر السياق، فهو الذي يقوم بتحليل الرسالة التخاطبية ويفكك رموزها، بما له من مخزون معجمي ومعلوماتي ومعرفة ثقافية واجتماعية،

تمكنه من اختيار مكونات الخطاب، فيربط بين مضامين الخطاب ورموزه من أجل التأويل والتفسير.

فالمرسل إليه هو «العنصر السياق الرئيس الذي يخوّل المتكلم (أو المرسل) استخدام أساليب مختلفة في التغبير، ويسمح له بممارسة أعراف لغوية متعدّدة، اعتماداً على فهم السامع أو المخاطب، الذي أَلِف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سليقة لغوية مشتركة تعين كلاً منهما على التفاهم مع الآخر وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير. لهذا السبب لا يسوغ للمتكلم أن يستعمل في كلامه تراكيب مخالفة لما تعارف عليه القوم المتكلون باللغة خشية أن يلتبس المعنى عليهم».[16]

كما يشترط في المرسل إليه -وحتى نأمن اللبس والخطأ في الفهم– أن يكون قادراً على الفهم والإدراك «وإذا وقع الإخلال بهذا الأصل كان ذلك من قبيل التخيُّل بتنزيل غير العاقل منزلة العاقل حقيقة أو تخييلاً».[17]

ج- الزمان والمكان.

إن الزمان والمكان، في عملية التلفظ، يؤديان دوراً مهماً في إيصال المعنى المطلوب إلى المخاطب، وهما من الإشاريات الأساسية في النظام اللغوي؛ فالإشاريات الزمانية كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يُعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ، فقولك مثلاً (بعد أسبوع) يختلف مرجعها إذا قلتها اليوم أو قلتها بعد شهر أو بعد سنة.[18]

وأما الإشاريات المكانية فتشمل ظروف المكان التي تساعد في التعرف على مكان المتكلم وقت التكلم، أو مكان آخر ألقى فيه خطاباً ما يكون معروفاً لدى السامع أو المرسل إليه؛ فالإشاريات المكانية هي لواحق تشير إلى مكان ينبغي أن تشمله دلالة المتكلم، ويدركه المخاطب (المتلقي) لتنجح العملية التواصلية.[19]

فلتحديد مكان المتكلم وقت التكلم أثره الحاسم في اختيار العناصر التي تشير إليه قراباً أو بعداً أو وجهة. ويستجيل على الناطقين باللغة أن يستعملوا أو يفسروا كلمات مثل: هذا وذلك، وهنا وهناك ونحوها إلا إذا وقفوا على ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة إلى المكان.[20]

د- المعرفة المشتركة:

إن شخصية المرسل والمرسل إليه أو الباث و المتلقي وما يملكانه من معارف مشتركة يمثل الأساس المهم في إنتاج وفهم الخطاب؛ فكلما كان هناك تقاسم واشتراك في المعارف، كان ذلك مؤدياً ويشكل فعال إلى تحقيق التواصل الناجح.

وحول تحديد مفهوم المعرفة المشتركة يقول طه عبد الرحمن: «المعرفة المشتركة هي جملة من الاعتقادات والتصورات والتقويمات عن الذات والغير والأشياء والمعاني، يشترك فيها المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين».[21]

كما ميز طه عبد الرحمن بين أنواع من المعرفة المشتركة بين الأفراد الناطقين وهي: معرفة لغوية، ومعرفة ثقافية، ومعرفة عملية، ومعرفة حوارية، وبيان ذلك فيما يلي:[22]

أولاً: المعرفة اللغوية: تتعلق هذه المعرفة بكل الدلالات التي تلزم عن العبارات اللغوية المصرح بها، والتي يكون بمقدور كل واحد من الناطقين استنتاجها وإدراك وجودها.

ثانياً: المعرفة الثقافية: تندرج ضمن هذه المعرفة كل المعلومات الواقعية والقيمية المرتبطة بالعالم الخارجي،[23] والتي تمكن كل ناطق من تحصيلها واستعمال وظائفها.

ثالثاً: المعرفة العملية: تتعلق هذه المعرفة بكل ما يصاحب العبارات من "أدوار" عملية يجعل بعضها لازماً عن بعض.

رابعاً: المعرفة الحوارية: وتضم كل معرفة تعلقت سواء بمقتضيات الكلام، أو بما سبق من مخاطبات بين المتحاورين في نفس المقام أو في غيره من مقامات الكلام.

وبالنظر إلى أن المعرفة المشتركة بين المتخاطبين مرتبطة بالسياق في بُعديه المقالي والمقامي، فإن الدكتور أحمد المتوكل أشار إلى مفهوم لـ "معرفة تداولية" ضمن حديثه عن الوظائف التداولية حيث قال: «يرتبط إسناد الوظائف التداولية بكمّ ونوعية المعلومات التي يعتقد المتكلم أنها متوافرة في مخزون المخاطب حين عملية التخاطب».[24]

كما تتضمن المعرفة المشتركة ما تحمله التركيب اللغوية من أقوال مضمرة، وما يمكن أن يقوم به طرفا الخطاب من انتهاك وخروج عن قواعد التخاطب؛ فيلجأ المرسل إلى التعبير عن مقاصده بغير ما تشير إليه الكلمات في نظام اللغة، ومن أجل ذلك فإن الدارسين في مجال التداولية يرون أن دراسة المعرفة المشتركة يجب أن تتناول جملة من المحاور المهمة في عملية التحليل التداولي وهي:

أولاً/: الافتراض المسبق.

تعتمد العمليات التخاطبية لدى الأطراف المختاطبين على معطيات ومعارف سابقة، وهذه المعطيات تمثل الافتراضات المسبقة[25] التي لا يصرح بها المتكلمون، ولكنها تشكل خلفية ضرورية لنجاح العملية التواصلية الإبلاغية.

وقد أشار علماء الدراسات التداولية إلى أن الافتراض المسبق نوعان:[26]

1- الافتراض المسبق الدلالي: ويطلق عليه أيضاً الافتراض المنطقي وهو مشروط بالصدق في قضيتين، فإذا كانت الأولى صادقة لزم صدق الثانية فإذا قلنا مثلاً:

إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة وكان هذا القول صادقاً أي مطابقاً للواقع لزم أن يكون القول: زيد تزوج أرملة صادقاً أيضاً، إذ إنه مفترض سلفاً.

2- الافتراض المسبق التداولي: وهذا النوع من الافتراض لا يعتمد على الصدق والكذب؛ إذ يمكن أن تُنفى القضية الأساسية دون أن يؤثر ذلك في الافتراض المسبق؛ فإذا قلت مثلاً: سيارتي جديدة ثم قلت سيارتي ليست جديدة، فعلى الرغم من التناقض في القولين فإن الافتراض المسبق وهو أن سيارة لا يزال قائماً في الحالين.

وتتضح أهمية الافتراض المسبق ودوره التواصلي في تأسيس المتكلم حديثه وتواصله مع المتلقي على أساس المعلومات السابقة المشتركة بينهما، ففي التعليمات تم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه.[27]

ونستنتج أن الافتراض المسبق طرف من متضمنات القول أو الكلام، يتعلق بجوانب خفية وضمنية من الخطاب، يحكمها السياق التداولي.

2- الأقوال المضمرة.

تعد الأقوال المضمرة واحدة من أهمّ المفاهيم الإجرائية في اللسانيات التداولية، وتُعنى بالربط بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي، بحيث يبحث متلقي الخطاب عن المعاني الخفية الكامنة من وراء اللفظ الظاهر في الخطاب.

تعتقد "كاثرين أوريكيوني"[28] Oreechione بأن القول المضمر ينبني على فكرة أن الإنسان لا يستعمل في خطابه التعبير المباشر إلا قليلاً، فأغلب خطابات تحتوي أقوالاً مضمرة أو متضمنات أقوال، وأشارت إلى أن غرايس Grice قد فرق بين نوعين من الكلام: الكلام البين والكلام المضمر،[29] ورأى أن بينهما تناقضاً قائماً، بحيث يقول: «يُقصد من التكلم بشكل بيّن (أن تتحدث عن أمر ما)». (To Tell Something)، في حين يراد من التحدث بشكل مضمر (أن نوحي لأحد الأشخاص بالتفكير في أمر ما).. والمحتويات المضمرة تكون مذكورة في القول بطريقة معينة، وأنها لا تشكل من حيث المبدأ موضوع الكلام الحقيقي، في حين تتلاءم المحتويات البينة».

والأقوال المضمرة مرتبطة بموضوع التأويل؛ فقد تتعدد التأويلات اللغوية لتركيب لغوي ما، ولن يظهر ويتضح التأويل الصحيح إلا من خلال سياق الكلام، ومن ثم فإن للأقوال المضمرة خصيصتان مهمتان؛ الأولى أنها غير مستقرة ومن أجل ذلك يصعب تحديدها، والثانية أنها تمكن المتخاطب من التخفي وراءها إذا خشي المتخاطب التصريح بالمراد.

3- الاستلزام الحواري.

تعددت تعريفات الاستلزام الحواري بين الدارسين في مجال التداولية، بحيث يرى بعضهم بأن فكرة هذا المفهوم تبرز حين يعمد المتكلم إلى استعمال آلية لغوية لا يرتبط فيها اللفظ والقصد برابط لغوي، بل يرتبطان ببيان القصد من خلال القرائن وأوجه الاستدلال العقلي، كأن يرد المخاطب على السائل رداً لا يصلح حرفياً أن يكون جواباً لما سئل عنه.[30]

ويعرفه بعضهم بأنه «عمل المعنى أو لزوم الشيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه، ولا يكون جزءاً مما تعنيه الجملة بصورة حرفية».[31]

على حين يرى "جيفري ليتش" بخصوص مفهوم الاستلزام أن «ضروب التلفظ يمكن أن تكون محتملة لعدم تحديد قوة فعل الكلام، فليس من الممكن دائماً بالنسبة للمستمع، بالرغم من وجود تشخيص معقول أن يصل إلى نتيجة نهائية لما دل عليه المتكلم، فتأويل التلفظ بعبارة ما هو في نهاية المطاف من شأن التخمين..».[32]

والحق أن "ليتش" قد صرح أنه يتوافق مع "جرايس" في أن وجود الاسلتزام الحواري يمكن استنباطه بوساطة نمط من الاستدلال غير الشكلي،[33] وقد ذكر "جرايس"[34] أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه هو إيضاح الاختلاف ما بين ما يقال وما يُقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، اعتماداً على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.

إن نمط الاستدلال غير الشكلي الذي أشار إليه "ليتش" -وقد ذكرناه آنفاً- يتعلق بالاستلزام الحواري دون الاستلزام العرفي، ذلك أن "جرايس" قد رأى أن الاستلزام نوعان:[35]

أحدهما: استلزام عرفي: قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب.

وثانيهما: استلزام حواري: يتغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها، ذلك أنه -وكما يقول ليتش- «لا يمكن أن نكون على يقين تام مما يعنيه متكلم بتلفظه للعبارة، ذلك أن الشروط الملاحظة والتلفظ بالعبارة والسياق، هذه كلها تكون محددة لما يقصده المتكلم المتلفظ، ومن واجب المخاطب أن يقوم بتشخيص أنسب التأويلات الممكنة».[36]

ونخلص إلى أن الاستلزام الحواري عند "جرايس" يلجأ إليه المتخاطبون حين يقع الاخلال أو الانتهاك لأي قاعدة من قواعد الحوار[37] الأربع التي يتضمنها مبدأ التعاون.[38]

فالاستلزام الحواري هو بمثابة معبر بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى مُتضمّن.

المبحث الثاني: من قضايا السياق التداولي في كتاب الفائق

عني شراح غريب الحديث –ومنهم الزمخشري- بقضايا السياق عموماً سواء أكان السياق لغوياً أم سياق الحال المتضمن للمقام أو الموقف والسياق الثقافي والاجتماعي.

وقد كان الزمخشري في كتاب الفائق واحداً من علماء العربية الذين أدركوا دور السياق والعمل به في فهم النصوص النبوية، وهو إدراك نابع من فهم عميق لطبيعة اللغة ودورها في التواصل.

وفي السطور القادمة نحاول التوقف عند أمثلة ومظاهر توظيف السياق اللغوي وسياق المقام في شرح الحديث الغريب، إضافة إلى الوقوف على مظاهر الاستلزام الحواري ومتضمنات القول في الحديث النبوي، وبيان كيف يمكن في ضوءها فهم مقاصد الحديث النبوي وتوصيل مضمون الرسالة الإسلامية.

1- من مظاهر السياق التداولي في شرح الحديث الغريب عند الزمخشري.

وردت في كتاب الفائق أمثلة متوافرة عن عناية الزمخشري بالسياق بأنواعه المختلفة تدل على وعيه بأهمية توظيف هذه الوسيلة في فهم الخطاب النبوي وتقريب مقاصده.

من ذلك مثلاً ما جاء في حديث «عائشة رضي الله عنها قالت لها صفية: من فيكن مثلي! أبي نبي، وعمّي نبي، وزوجي نبي –وكان علمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فقالت عائشة: ليس هذا من طرازك».[39]

فمن أجل شرح وبيان مضمون الحديث لجأ الزمخشري إلى توظيف السياق الاجتماعي بحيث أورد –في شرحه لكلمة "طرازك"- قول ابن الأعرابي: تقول العرب للخطيب إذا تكلم بشيء استنباطاً وقريحة: هذا من طرازه، والطِّراز في الأصل: المكان الذي يُنسج فيه الثياب الجياد، ومنه تطرّز فلان؛ إذا تنّوق في الثياب وألاّ يلبس إلا فاخراً.[40]

فكلمة "طراز" تستعمل في المواقف الاجتماعية الخطابية؛ فكأن الخطيب نسج كلمة جيدة واستخدمها، وعائشة رضي الله عنها تعلم جيداً أسلوب النبي صلى الله عليه وسلم في تخير الكلمات وفي انتقائها بحسب الموقف والمقام، فكأنها قالت لصفية: هذا الكلام الذي قلته ليس من كلامك أو ليس من نسجك.

وهناك مواقف اجتماعية أخرى يمكن أن توظف فيها كلمة "طراز" ذكرها الزمخشري في الأساس منها: قولهم للوجه المليح: هو ممّا عُمِل في طراز الله تعالى، وهو من الطراز الأول، وما أحسن طَرْزَ فلان، وطرزُه طَرْزٌ حسن وهو طريقته في عمله.[41]

ومن الأمثلة التي أوردها الزمخشري واستحضر فيها الدلالة الاجتماعية في فهم الحديث ما جاء في حديث «عمر رضي الله عنه أن نائلاً قال: إني سافرت مع مولاي عثمان بن عفان وعمر في حجّ أو عمرة؛ فكان عمر وعثمان وابن عمر لِقّاً. وكنت أنا وابن الزبير في شبَبَة معنا لِقّاً؛ فكنا نتمازح ونترامى بالحنظل؛ فما يزيدنا عمر على أن يقول: كذلك لا تذعَرُوا علينا، فقلنا لرباح بن المُغْتَرِف: لو نصَبت لنا نصب العرب فقال: أقول مع عمر، فقلنا: افعل، فإن نهاك فانتَهِ ففعل فما قال له عمر شيئاً، حتى إذا كان في وجه السحر ناداه يا رباح؛ اكفف، فإنها ساعة ذكر».[42]

فقد ذكر الزمخشري [43]-في شرحه للحديث- أن الدلالة اللغوية لكلمة "كذاك" هي (مثل ذلك) ولكنها في كلام عمر رضي الله عنه تعني "حسبُك" أي الزم مثل ما أنت عليه ولا تتجاوز، فاستحضر الزمخشري الدلالة الاجتماعية للكلمة.

ومثل ذلك ما جاء في قول أبي بكر الصديق للرسول صلى الله عليه وسلم يوم بدر: «يا نبي الله كذاك، فإنه سينجز لك ما وعدك».[44]

ومن أمثلة توظيف الدلالة الاجتماعية في شرح ألفاظ الحديث عند الزمخشري ما جاء في شرح حديث «الحسن رحمه الله: أنه سأله حميد الطويل عن الرجل يجد البلل. فقال: الْهَ عنه فقال: إنه أكثر من ذلك. فقال: أتستدره لا أبالك! الْهَ عنه».[45]

فقد ذكر الزمخشري أن الدلالة الأصلية لعبارة "لا أبا لك"، وكذلك "لا أم لك" هو نفي أن يكون له أب حرٌّ وأم حرّة؛ وهو المُقْرِف [46] والهجين المذمومان عندهم.

ثم أشار الزمخشري بعد ذلك إلى الدلالة الاستعمالية للعبارة وذكر أنها تقال في موضع الاستقصار والاستبطاء.[47]

وكلام الزمخشري عن "موضع الاستقصار والاستبطاء" فيه إشارة إلى سياق الموقف أو المقام الاجتماعيين وأن الدلالة المرادة هنا هي الدلالة المقامية لعبارة "لا أبا لك"، وهي الحث على ما ينافي حال الهجناء والمقارف، والدعوة إلى عمل ما يفعله الأحرار.

وفي ضوء ما سبق يمكن أيضاً فهم المراد بكلمة "اِلْه" الواردة في الحديث باستحضار المقام الاجتماعي، ذلك أن "اِله" في اللغة من اللهو، وليس هذا بموضع اللهو –كما يقول أبو عبيد القاسم الهروي- وإنما معناه: دعه.[48]

ومن الأمثلة الشاهدة على توظيف السياق الثقافي والاجتماعي في شرح كلمات الحديث عند الزمخشري ما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه: «قال لجندب بن عبد الله البجلي:

كيف تصنع إذا أتاك مثل الوَتِد أو مثل الذُّؤنون، قد أُوتي القرآن من قبل أن يُؤتى الإيمان، ينثره نَثْرَ الدَّقل فيقول اتّبعني ولا أتبعك».[49]

استعان الزمخشري في شرح الحديث بمعرفته الاجتماعية وثقافته من أجل تقريب دلالة كلمات مثل: "الذُّؤنون" و"الدقل"؛ بحيث ذكر أن كلمة "الذُّؤنون" هي في الأصل: نبت ضعيف طويل له رأس مدور وربما أكله الأعراب، والدَّقل: تمر ردئ لا يتلاصق، فإذا نُثر تفرق وانفردت كل ثمرة عن أختها.. وأما الدلالة المرادة فهي: ما تصنع إذا أتاك رجل ضال وهو في نحافة جسمه كالوَتِدِ أو الذُّؤنون لكده نفسه بالعبادة يخدعك بذلك ويستتبعك.[50]

ومن الشواهد على استصحاب سياق الحال في شرح الحديث عند الزمخشري ما جاء في شرح حديث «لا صرورة في الإسلام».[51]

فقد ذكر الزمخشري أن أصل صرورة هو فعولة من الصّرّ، وهو المنع والحبس ثم نقلت الكلمة نقلاً مجازياً عن الأصل وهو العرف اللغوي، إلى الدلالة على التبتل وترك النكاح اعتماداً على سياق الحال حيث قال الزمخشري «الصرورة [52] هو الممتنع من التزوج تبتلاً فعل الرهبان، وهو الممتنع من الحج أيضاً».[53]

ومنه أمثلة استصحاب السياق الثقافي في شرح كلمات الحديث وتقريب دلالته ما جاء في شرح الزمخشري لكلمة "الكَيُول" في حديثه صلى الله عليه وسلم: «أتاه رجل وهو يقاتل العدو؛ فسأله سيفاً يقاتل به؛ فقال له: فلعلك إن أعطيتك أن تقوم في الكيُول فقال: لا فأعطاه سيفاً.. فلم يزل يقاتل به حتى قُتل».[54]

قال الزمخشري: «الكَيُول: فَيعُول؛ من كال الزَّند يكيل كَيْلاً؛ إذا كبا، ولم يُخرج ناراً؛ فشُبّه مؤخر الصفوف به، لأن من كان فيه لا يقاتل، ويقال للجبان كَيُول أيضاً».[55]

فأصل دلالة الكيول في العرف اللغوي أنها للزند الذي لا يوقد ناراً ثم نقلت الكلمة نقلاً مجازياً عن هذا الأصل إلى الدلالة على مؤخر الصفوف، وتستفاد هذه الدلالة من سياق الموقف الذي كان بتواجد فيه النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجل وهو ساحة المعركة.

2- من مظاهر الاستلزام الحواري والأقوال المضمرة في شرح الحديث في كتاب الفائق.

إن جمل وتعابير اللغة قد تدل في الأغلب الأعمّ على معان صريحة مباشرة، ولكنها قد تدل في أحايين كثيرة على معان ضمنية وأقوال مضمرة، تتحدّد دلالاتها من السياق الذي وردت فيه، وتلك المعاني الضمنية والأقوال المضمرة هي ما عناه التداوليون وعلى رأسهم الفيلسوف الأمريكي "بول جرايس" بالاستلزام الحواري.

ونجد في مادة كتاب الفائق للزمخشري نماذج عن الاقتضاء التخاطبي أو الاستلزام الحواري وذلك في سياق شرح الزمخشري لكلمات الحديث النبوي.

من ذلك ما جاء في شرح الزمخشري لحديث النبي صلى الله عليه وسلم حين «سُئل عن موت الفُجاءة، فقال: راحة للمؤمن وأخذة أسف للكافر».[56]

قال الزمخشري: «أي أخذة سُخط من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾،[57] وذلك لأن الغضبان لا يخول من حزن ولهف، فقيل له أسِفَ. ثم كثر حتى استعمل في موضع لا مجال للحزن فيه.

وهذه الإضافة بمعنى "مِنْ" كخاتم فضة؛ ألا ترى أنّ اسم السخط يقع على أخْذَة وقوع اسم الفضة على خاتم، وتكون بمعنى اللام نحو قوله: قولُ صِدقٍ ووعدُ حقّ».[58]

فمن أجل أن تتحقق العملية التواصلية الإفهامية بين الشارح وهو الزمخشري وهو هنا في مقام المخاطِب وبين المتلقي أو القارئ.. لابد من استحضار مجموعة من المعطيات التداولية التي تتضافر من أجل تحقيق القصد وهو توصيل المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

وأولى تلك المعطيات هو الافتراض المسبق الذي يشير إليه نص الزمخشري (نص الشرح) من أن مُصَدِّر الخطاب وهو الزمخشري ومتلقي الخطاب وهو قارئ نص الشرح، يملكان معلومات مشتركة سلفاً، وهي إيمان كل منهما برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، خاصة وأن الزمخشري قد استشهد بآية من القرآن الكريم؛ فمخاطبة المتلقي والتمثيل له بآية من التنزيل بقصد الشرح والتفسير، يستلزم إيمان المتلقي سلفاً بكلام الله تعالى كلاماً منزلاً على نبيه صلى الله عليه وسلم.

كما يشير الزمخشري في نصه السابق إلى أن كلمة "أسف" في قول النبي الكريم: "أخذة أسف" إنما تحمل في سياق الحديث دلالة الغضب، وإن كان يعترف ضمنياً أنها تحمل أيضاً دلالة الحزن بدليل قوله «..لأن الغضبان لا يخلو من حزن ولهف».

فدلالة الحزن حاضرة إلى جانب دلالة الغضب، وقد أثبت الدلالتين معاً للفظ "أسف" في معجمه الأساس.[59]

ثم ينتقل بنا الزمخشري من الدلالة الأصلية إلى الدلالة الاستعمالية التداولية، ويعترف بأن كلمة "أسف" صارت مرتبطة في سياق الحال أو الموقف بدلالة الغضب دون الحزن حين قال: «ثم كثر حتى استُعمل في موضع لا مجال للحزن فيه».

وحتى ينجح الزمخشري في تقرير هذه الحقيقة في ذهن المتلقي، ويجعله يفهم معنى اللفظة كما رغب صلى الله عليه وسلم أن يوصلها، لا كما تشير إليه في الوضع اللغوي.. حتى ينجح في ذلك لجأ الزمخشري إلى دعوة المتلقي القارئ إلى أن يتصور ارتباط كلمة "أخذة" بدلالة السخط في "أسف" حين تضاف إليها في تركيب واحد (أخذة أسف)، مثلما تصور ارتباط كلمة

"فضة" بكلمة "خاتم"، في التداول الاستعمالي، أي أن هناك استلزام ذهني بين كلمة "أخذة" ودلالة السُّخط أو الغضب في كلمة "أَسِفَ".

ولما كانت ظواهر التشبيه والاستعارة من الظواهر اللغوية البلاغية التي تتناول المعاني غير المباشرة والتي تستلزم معنى خفياً، فإن الزمخشري حرص على بيانها والكشف عن الكيفية التي تعمل بها في لغة الحديث النبوي؛ فقد نبه في أكثر من موضع بأن هذا المثال من التشبيه أو ذاك أو من الاستعارة أو من غيرهما، وهو تنبيه منه للمتلقي أو القارئ، بأن الوصول إلى المعنى في أمثلة التشبيه والاستعارة إنما يكون بطريقة غير مباشرة، ويُستلزم من ذلك عند الزمخشري أن هذا القارئ المخاطب قادر على الوصول إلى المعنى، بما يملكه من معرفة سابقة بوجوه الخطاب في العربية، ومن ثم يتحقق مبدأ التعاون الذي وضعه "جرايس".. التعاون بين مصدّر الخطاب ومتلقي الخطاب في فهم المقصد من الخطاب اللغوي.

فمن أمثلة التشبيه ما جاء في حديث زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم قال: «خَلّفت فيكم الثقلين كتاب الله وعِتْرَتي».[60]

قال الزمخشري: «الثقل: المتاع المحمول على الدابّة، وإنما قيل للجن والإنس: الثقلان، لأنهما قُطّان الأرض، فكأنهما أثقلاها وقد شبه بهما الكتاب والعترة في أن الدين يستصلح بهما ويعمر كما عمرت الدنيا بالثقلين».[61]

وما ذكره الزمخشري هو التشبيه البليغ الذي عقده الرسول صلى الله عليه وسلم بين الثقلين وبين الكتاب والعترة، ووجه الشبه بينهما هو أن الكتاب والعترة يُصلح بهما دين الناس، كما تستعمّر وتصلح الأرض بالإنس والجنّ.

كما يمكن أن يستعار الثَقل لبيض النعام فيقال: «ثَقَل الهيق والنعام»[62] أي: بيضهما على سبيل الاستعارة والمجاز.

ومن أمثلة الاستعارة التي عرض لها الزمخشري في الفائق حديث النبي صلى الله عليه وسلم «الصلاة مثنى وتشهُّد في كل ركعتين وتَبْأسُ —ورُوي: وتبَاءَس وتَمَسْكَن وتُقْنِعُ يديك- وروي: وتُقْنِع رأسك، فتقول: اللهم اللهم؛ فمن لم يفعل ذلك فهي خِدَاج».[63]

قال الزمخشري: «الخدَاج: مصدر خدجت الحامل: إذا ألقت ولدها قبل وقت النتاج، فاستعير، والمعنى ذات خِدَاج؛ أي ذات نقصان؛ فحذف المضاف».[64]

فقد شُبِّه الرجل الذي لا يقيم صلاته بأركانها وشروطها وآدابها بالناقة التي ولدت ولدها قبل أن يكتمل خلقه، والجامع بينهما هو النقصان حيث حذف المشبه به وبقي لازم من لوازمه وهو الخداج على سبيل الاستعارة المكنية، وهذا اللازم (الخداج) هو اللفظ الصريح في سياق الخطاب، الذي يقود المتلقي إلى فهم المعنى الخفي والقول المضمر المقصودين.

ومن أمثلة الاستعارة أيضاً ما جاء في حديث «لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل، ويُخوّن الأمين، ويؤتمن الخائن، وتهلك الوعول، وتظهَرَ التُّحُوت. قالوا: يا رسول الله؛ وما الوُعول؟ وما التُّحوت؟ قال: الوعول: وجوه الناس وأشرافهم. والتُّحوت: الذين كانوا تحت أقدام الناس لا يُعلَم بهم».[65]

قال الزمخشري: «شبّه الأشراف بالوعول لارتفاع مساكنها وجعل "تحت" الذي هو ظرف نقيض "فوق" اسما؛ فأدخل عليه لام التعريف، ومثله قول العرب لمن يقول ابتداء: عندي كذا: أَوَلَكَ عِنْد؟».[66]

وقال في الأساس: «هلك الوعول، أي: الأشراف والعلية».[67]

يشير الزمخشري في كلامه إلى الاستعارة في لفظة الوعول في الحديث بحيث شبه الأشراف وعلية القوم بالوعول، ووجه الشبه هو جامع الارتفاع.

وشبه سَفِلَة[68] القوم التحوت بجامع الانخفاض والوضاعة؛ فهم كانوا تحت أقدام الناس لا يُعلم بهم قبل أن يرتفع شأنهم، ويظهرون على غيرهم.

خاتمة.

- أظهر الزمخشري في كتاب "الفائق" وعياً كافياً بأهمية السياق وأثره في فهم النصوص النبوية، انطلاقاً من إدراكه لمكانة السياق وموقعيته النووية في الجانب التواصلي للغة.

- أبان الزمخشري في كتابه "الفائق" عن إدراك عميق للدور الذي تؤديه اللغة ومقاصدها في فهم الحديث النبوي، من خلال العمل على توظيف آلية منهجية مهمة تمكّن شارح الحديث وتساعد متلقيه على الفهم واستيعاب الدلالة، وهي الاهتداء بمقاصد اللغة في الاشتقاقات والأبنية، وكذا سياق الكلام الذي يرومه الحديث، فيؤدي ذلك إلى ضبط المجال الدلالي لمعنى الحديث، ويساعد على تدقيق الألفاظ والتعابير النبوية.

- حرص الزمخشري على الكشف عن الدلالة الاجتماعية لبعض ألفاظ الحديث الغريب، من خلال توظيف معطيات السياق الثقافي والاجتماعي في شرح ألفاظ الحديث الغريب، يتمثل ذلك في مختلف الفوائد الثقافية التاريخية والعلمية والأحداث الاجتماعية وغيرها، وهو أمر يدل على وعي الزمخشري بمركزية استحضار السياق الاجتماعي الذي قيل فيه الحديث النبوي، وأثره في فهم مقاصد ألفاظ الحديث، لأن دلالة الكلمات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الفكرية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية لأية جماعة لغوية، أو جماعة ثقافية، أو جماعة دينية.. أو غيرها.

- جاءت في كتاب "الفائق" جملة من الشواهد والأمثلة المتعلقة بظواهر: الاستلزام الحواري والافتراض المسبق ومتضمنات القول، والتي تتحدّد دلالاتها(الشواهد والأمثلة) من خلال

السياق الواردة به، باعتبارها تتضمن معنى استلزامياً غير مباشر. وقد نجح الزمخشري في تفسير وتقريب أمثلة تلك الظواهر، وذلك بإيراده للدلالة الأصلية والدلالة الاستعمالية التداولية معاً في تفسيره لألفاظ الحديث الغريب، كما تناول الزمخشري ظواهر بلاغية مثل الاستعارة والتشبيه بوصفها ظواهر تتعلق بالمعاني غير المباشرة، وحرص على بيان الكيفية التي تعمل بها في لغة الحديث النبوي.

الهوامش:

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، ص 314.

[2] ينظر: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تخريج وتعليق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت، ج2، ص 493.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص 906.

[4] الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت لبنان، د. ط، 1431هـ/1432هـ - 2010م، ص 188.

[5] إبراهيم أنيس وزملاؤه، المعجم الوسيط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1985م، مادة (سوق).

[6] محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982، ص 156.

[7] مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م، ص 61.

[8] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط12، د. ت، ص 74.

[9] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، ودفاتر الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، سوريا، ط2، 1987م، ص 95-96.

[10] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط، 1990م، ص 203.

[11] تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، ص 237.

[12] في كتابه مبادئ التداولية، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013م، ص 27.

[13] المرجع نسفه، ص 27.

[14] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1997م، ص 77 وما بعدها.

[15] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الرباط، المغرب، ط2، 2000م، ص 37.

[16] سارة عبد الله الخالدي، أث سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوية العربية والمناهج اللغوية الحديث، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت لبنان، جوان 2006، ص 30 و31.

[17] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية –تأسيس نحو النص"-، جامعة منوبة، تونس/ المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م، ج2، ص 938 و939.

[18] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2002م، ص 19.

[19] ينظر: دفة بلقاسم، التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التدوالية "ديوان كأني أرى" للشاعر عبد القادر الحصيني أنموذجاً، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والدب الجزائري، جامعة بسكرة الجزائر، العدد 5، مارس 2009م، ص 20.

[20] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 21.

[21] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م، ص 152.

[22] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 152.

[23] بالعالم الخارجي يسميها دومنيك مانغونو بـ "معارف المشاركين حول العالم"، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م، ص 28.

[24] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية –بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، د. ط، 2001م، ص 109 و110.

[25] أطلق عليها د. طه عبد الرحمن مصطلحي: "الإضمارات التداولية" أو "المضمرات السابقة"، ينظر: اللسان والميزان، ص 114 وأطلق عليها د. إبراهيم السامرائي مصطلح "المعطيات"، ينظر: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1983م، ص 238.

[26] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 28 و29، وأيضاً: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 114.

[27] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب –دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، لبنان، ط1، 2005م، ص 30 وما بعدها، وينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م، ص 09.

[28] ينظر: المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: د. جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص 40 و41.

[29] يميز "دومينيك مانغونو" بين نوعين من المضمرات: الدلالية والمضمرات التداولية؛ الأولى لها ارتباط بالمادة اللغوية، للملفوظ، وفي الثانية يعمد المتلفظ إلى ربط الملفوظ بسياقه باستدعاء قوانين الخطاب. ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص 71.

[30] ينظر: ادريس مقبول، الأفق التداولي –نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص 13.

[31] صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة "بول جرايس"، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 2005م، ص 78.

[32] مبادئ التداولية، ص 45.

[33] جيفري ليتش، مبادئ التداولية، ص 45.

[34] ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

[35] ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

[36] مبادئ التداولية، ص 45.

[37] ينظر: حول قواعد الحوار: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص 34 وما بعدها.

[38] يقصد جرايس بمبدأ التعاون أن الحوار الذي يجري بين البشر يسير وفق ضوابط وتحكمه قواعد يدركها كل من المخاطَب والمتكلم باعتبارها قواعد مؤسساتية مطردة الانتظام. ينظر: ليتش، مبادئ التداولية، ص 18.

[39] الزمخشري، الفائق، ج2، ص 359.

[40] الفائق في غريب الحديث، ج2، ص 359.

[41] ينظر: أساس البلاغة، ص 388.

[42] الفائق، ج3، ص 323. وابن قتيبة، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت، ج1، ص 310.

[43] ينظر: الفائق، ج3، ص 323.

[44] ابن قتيبة، غريب الحديث، ج1، ص 310.

[45] الفائق، ج3، ص 336.

[46] جاء في الأساس: «.. هو مُقْرف بالكسر، وقد أَقْرَفَ الهجنة وقارفها: قاربها وخالطها» الأساس ص 504.

[47] ينظر: الفائق، ج3، ص 336.

[48] أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ج2، ص 344.

[49] الفائق، ج2، ص 4، وغريب الحديث لابن قتيبة، ج2، ص 44.

[50] الفائق، ج3، ص 4.

[51] الفائق في غريب الحديث، ج2، ص 293، وذكر صاحب مشكل الآثار أنه الحديث رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ينظر: أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، ضبط ومراجعة: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ج1، ص 78.

[52] ينظر: الأساس، ص 352.

[53] الفائق، ج2، ص 293 و294.

[54] الفائق، ج3، ص 289 و290. والثعالبي، فقه وسر العربية، تحقيق: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص 63.

[55] الفائق، ج3، ص 290، والأساس، ص 554.

[56] الفائق، ج1، ص 42.

[57] سورة الزخرف، الآية 55.

[58] الفائق، ج1 ص 42. وينظر أساس البلاغة، ص 16.

[59] ينظر: الأساس، ص 16.

[60] الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المحيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د. ت، ج5، ص 169، برقم 4980 و4981 و4982. ونص الحديث عند الطبراني: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض».

[61] الفائق، ج1، ص 170.

[62] ينظر: الأساس، ص 74.

[63] الفائق، ج1، ص 70، ولفظ الحديث عند الإمام مسلم: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج». صحيح مسلم برقم: 395.

[64] الفائق، ج1، ص 70، وينظر النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ج2، ص 13.

[65] الفائق، ج1، ص 148. وصحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، برقم 6844، والألباني، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، ط1، د. ت، برقم 3211.

[66] الفائق، ج1، ص 148.

[67] الأساس، ص 683.

[68] ينظر: الأساس، ص 61.

مسرد المصادر والمراجع

1. إبراهيم أنيس وزملاؤه، المعجم الوسيط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط3، 1985م.
2. إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.
3. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تخريج وتعليق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
4. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، دار الكتب العلمي، بيروت، د. ط، د. ت.
5. أبو جعفر الطحاوي، مشكل الاثار، ضبط ومراجعة: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
6. أبو الحسين القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الغدْ الجديد، القاهرة، ط1، 1434هـ - 2012م.
7. إدريس مقبول ، الأفق التداولي –نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2001م.
8. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
9. أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1420هـ - 2000م.
- أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ - 1979م.
10. بلقاسم دفة، التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية ديوان "كأني أرى" للشاعر عبد القادر الحصيني أنموذجاً، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر العدد 05، مارس 2009م.
11. تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط، 1990م.
12. الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
13. ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ.
14. جيفيري ليتش، مبادئ التداولية، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013م.
15. دومنيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
16. الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، د. ط، 1431هـ - 2010م.
17. ستيفن أُلمان ، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال بشير، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط12، د. ت.

18. سارة عبد الله الخالدي، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، لبنان، جوان 2006م.
19. صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة "بول جرايس"، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 2005م.
20. الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: جمدي بن عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د. ت.
21. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب: ط2، 2000م.
- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب: ط1، 1998م.
22. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، سوريا، ط2، 1987م.
23. علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.
24. ابن قتيبة، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
25. كاثرين أوركيوني، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، مراجعة: د. جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
26. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 1997م.
27. محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م.
28. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، تونس المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م.
29. محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، ط1، د. ت.
30. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2002م.
31. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، لبنان، ط1، 2005م.
32. مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م.
33. المتوكل، أحمد قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، د. ط، 2001م.
34. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق ومراجعة: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ 2005م.